مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧١/٥/٢٩

برنامج عمل

للجنـــة التحضـــيرية للدســتور

تعقد اللجنة التحضيرية لاعداد مشروع الدستور اولى جلساتها صباح اليوم . واعتقد أن اللجنة ستبدأ نشاطها بوضع خطة عمل تجرى عليها . فاللجنة مشكلة من ثمانين عضوا من اعضـاء مجلس الشعب ، كما انها ستستعين ببعض خبراء الدستور واصحاب الرأى . ومن ثم فقد يكون من المناسب أن نطرح على اللجنة اقتراحا بالخطوات التى يمكن أن تسير عليها لانجاز مهمتها .

أولا : الوثائق الدستورية

وقبل أن تبدأ اللجنة عملها ، أرى أن يوضع تحت تصرف أعضائها ، جميع الوثائق الدستورية التى تعينها على أداء مهمتها ، وهى :

① الميثاق

وهو المرجع الاساسى الذى يجب أن تكون أحكام الدستور مطابقة لمبادئه . ومن مراجعته يمكن أن تتبين اللجنـــة ما يحتاج من مبـادئه الى تقنـين فى الدستور ، مثل تحديد نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين فى المجالس المنتخبة ، ومثل اشتراك العمال فى ادارة المشروعات وفى أرباحها ، ومثل انشاء المجالس الشعبية لنقل سـلطة الدولة تدريجيا الى الشعب .

② دستور مارس ١٩٦٤

وهو الدستور القائم . وبعض أحكامه يمكن أن تـكون صـالحة فستبقى فى الدستور الجديد . كما أن تجربته فى التطبيق تكشف عن نواحى القصور التى يجب تلافيها .

③ بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨

وهو البيان الذى وافق عليه الشعب فى استفتاء عام بما يشبه الاجماع ، وقد تضمن بعض الخطوط الاسـاسية للدستور المقترح .

④ اقتراحات الرئيس السادات

وهى الاقتراحات التى عرضها على مجلس الشعب فى خطابه التاريخى يوم ٣٠ مايو ، والذى عهد فيه الى مجلس الشعب بمهمة اعداد الدستور . وقد تضمنت الى جانب بعض المبادىء الهامة التى سبق أن أشار اليها بيان ٣٠ مارس ، اقتراحات جديدة مثل التأكيد على الشرعية الاشتراكية وديموقراطية القضاء وتقوية سلطة مجلس الشعب وتحقيـق الرقابة الشعبية .

⑤ أعمال اللجنة التحضيرية لعام ١٩٦٦

وهى اللجنة التى سبق لمجلس الامة ان شكلها لاعداد مشروع دستور، حينما كان الرئيس أنور السادات رئيسا للمجلس ، وقد عقدت عدة جلسات استماع عامة انتهت الى مشروع يصلح أن يكون أساسا للاسترشاد .

⑥ دستور اتحاد الجمهوريات العربية

وبطبيعة الحال ، فانه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ، ما يتضمنه الدستور الذى يجرى اعداده حاليا لاتحاد الجمهوريات العربية .

ثانيا : انشاء لجان نوعية

المفروض ان يكون نشاط اللجنة التحضيرية من خلال لجان فرعية تشكلها. ويبدو أن التصور التقليدى لتقسيم هذه اللجان ، أن تقسم تبعا لابواب الدستور الى لجنتين أو ثلاث . ولكنى أرى اتباع تقسيم آخر ، على اساس نوعية الموضوعات لا ترتيب الابواب ، وذلك حتى يمكن الاستنارة بالرأى فى موضوعات اساسية يجب البت فيها اولا قبل البدء فى المراجعة والصياغة الدستورية وتبويب مواد الدستور .

وعلى سبيل المثال ، فانى اقترح تشكيل لجان نوعية على النحو التالى :

① لجنة الاتحاد الاشتراكى

وتكون مهمتها ايجاد تصور سليم لوضع الاتحاد الاشتراكى فى الدستور، وهل هو جزء من سلطة الدولة أم أننا يجب ان نحفظ له شكله الجماهيرى كتنظيم سياسى خارج سلطة الدولة ، وان كان يوجهها ويقودها من خلال الجماهير . وفى هذا يجب التصدى لتقييم عدة أمور هامة :

ا ــ تجربة الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى

ب ــ سلطة الاتحاد الاشتراكى فى الترشيح لمجلس الشعب .

ج ــ العضوية العاملة كشرط للترشيح . واثر اسقاط هذه العضوية على عضوية مجلس الشعب .

② لجنة الرقابة الشعبية

وتكون مهمتها دراسة بعض المقترحات الاساسية فى تحقيق الرقابة الشعبية ، وعلى الاخص فيما يتعلق بتنظيم الرجوع الى القواعد الجماهيرية فى المسائل الهامة عن طريق الاستفتاء ، ومثل حق الناخبين فى سحب الثقة .

③ لجنة الحقوق الاساسية والحريات

وتتناول دراسة كل ما يتعلق بمايجب أن يتضمنه الدستور من تنظيم للحريات وضماناتها والعلاقة بين الحريات السياسية والحريات الاجتماعية، وماإذا كانت التجربة تدعو الى وجوب أن يتضمن الدستور تنظيما مفصلا للحريات بدلا من أن يعهد بذلك الى القانون .

ويمكن أن تقسم هذه اللجنة الى لجان خاصة يتعلق كل منها بنوع معين من الحقوق والحريات ، مثل لجنة خاصة بحرية الصحافة أو لجنة خاصة بحق العمل . ويستمع فى كل لجنة الى راى المتخصصين فى مجالها .

④ لجنة الواجبات والاخلاق

وتعرض للواجبات الاساسية للمواطن باعتبارها الوجه الاخر لحرياته وحقوقه، وتتناول ارساء قيم المجتمع الاخلاقية المستمدة من تراثه الدينى والحضارى . وهى النقطة التى نبه اليها الرئيس السادات والتى كشفت التجربة عن المحنة التى تجتازها .

⑤ لجنة المكتسبات الاشتراكية

ويناط بها دراسة ما يجب أن ينص عليه الدستور من هذه المكتسبات ، وما يتفرع عن ذلك من اقتراحات جديدة مثل النص على حدود الملكية الخاصة أو الاكتفاء بوضع معيارها ، حتى يتفسح المجال لتوسيع نطاق الملكية العامة . وتحديد ما يقصد بالملكية غير المستغلة التى يمكن أن يحميها الدستور . وتحديد طبيعة الملكية العامة وهل هى ملكية للدولة أم للمجتمع ، وتحديد طبيعة الملكية التعاونية وهل هى ملكية مشتركة أم ملكية للجمعية التعاونية .

⑥ لجنة تنظيم سلطة الدولة

وتعرض أساسا للهيكل التنظيمى لسلطة الدولة . ويجب عليها أولا أن تجيب على سؤال هام : هل السلطة واحدة فى الدولة ؟ أم أن هناك سلطات متعددة ومنفصلة ؟ وأى تصور فيهما يتفق مع طبيعة نظام يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، وأن تبين فى ضوء الاجابة على هذا السؤال ، كيف تقوم العلاقة بين أجهزة الدولة بما ينتهى الى تأكيد سلطة الشعب .

وان تدرس المبادىء الاساسية فى تنظيم سلطة الدولة وهى :

ا ــ الممارسة الديموقراطية

ب ــ دورية الوظائف وتجديدها .

ج ــ عدم تركيز الاختصاصات .

ويمكن لهذه اللجنة بدورها أن تشكل لجانا خاصة مثل لجنة تبحث فى طريقة انتخاب رئيس الجمهورية واختصاصاته، ولجنة تبحث فى كيفية تشكيل مجلس الشعب واختصاصاته فى التشريع والرقابة ، بما فى ذلك الرقابة المالية على الخطة الاقتصادية والميزانية وادارة المشروعات العامة .

⑦ لجنة المجالس الشعبية

وتبحث فى تنظيم سلطة الدولة على المستوى المحلى، من القرية الى المحافظة. وهنا يجب الا نخلط بين الادارة المحلية وهى فرع من عمل الاجهزة التنفيذية وبين المجالس الشعبية وهى أشبه ببرلمانات صغيرة فى الاقاليم قد يعهد اليها باختصاصات فى التشريع والرقابة على الاجهزة المحلية .

⑧ لجنة المنظمات الجماهيرية

وتبحث فى دور النقابات المالية والمهنية والجمعيات والاتحادات، ويمكن لهذه اللجنة أن تستمع الى رأى المسئولين عن هذه المنظمات وتصورهم لدورها فى المجتمع .

⑨ لجنة المجالس المتخصصة

وهى المجالس التى أشار بيان ٣٠ مارس الى انشائها على المستوى القومى لكى تساعد على الحكم واقامة الدولة العصرية ، مثل المجلس الاقتصادى القومى والمجلس الاجتماعى القومى والمجلس الثقافى القومى . نقترح هذه اللجنة الخطوط العريضة لكيفية تشكيل هذه المجالس واختصاصاتها وضمان استقلالها .

⑩ لجنة القضاء

وتبحث فى وظيفة القضاء فى المجتمع الاشتراكى وحمايته للشرعية وضمانات استقلاله مع تنظيم ارتباطه بالجماهير وتحقيق وحدته وتجانسه . ويمكن لهذه اللجنة أن تشكل لجنة خاصة ببحث نظام القضاء الشعبى لوضع مراحل تطبيق الفكرة وحدودها وضمانات نجاحها . كما يمكن لها أن تشكل لجنة خاصة بالرقابة القضائية ، سواء أكانت دستورية أم ادارية .

ثالثا : انشاء لجنة تنسيق ومتابعة

يحسن أن تشكل اللجان النوعية من عدد محدود من الاعضاء، وان يكون لكل منها مقرر مسئول عن اجتماعاتها وأن تحدد لها مهلة معينة للفراغ من مهمتها.

وتشكل لجنة تنسيق ومتابعة ، تتابع اعمال هذه اللجان النوعية وتتلقى نتائج

اعمالها وتنسق فيما بينها لتمنع التعارض والتداخل والتكرار . وتنبثق عن لجنة التنسيق ، لجنة خاصة بالصياغة الدستورية ، تعد مشروعا للدستورعلى أساس توصيات اللجان المختلفة .

رابعا : اعداد المشروع واقراره

ويعرض المشروع بعد ذلك على اللجنة التحضيرية التى شكلها مجلس الشعب، لمناقشته واقراره ليعرض على مجلس الشعب مكتملا . ويطرح للمناقشة العامة ، قبل أن يقره مجلس الشعب نهائيا . وبعد اقراره من مجلس الشعب يعرض على السيد رئيس الجمهورية لطرحه على الاستفتاء العام .

. . . . . .

بهذا يمكن ان يحقق هذا البرنامج لاعداد مشروع الدستور ، الاهداف الاتية :

① المشاركة الجماهيرية والمتخصصة معا .

② وضوح الرؤية وتحديد الاهداف الذى يحقق سرعة الانجاز .

③ الاستفادة من الدراسات النوعية عند اعداد مشروعات القوانين المنفذة للدستور والمقننة للثورة .. □

جمال العطيفى